الترجيحات الفقهية للإمام ابن الرفعة فيما يتعلق بالقتل العمد في كتابه كفاية النبيه في شرح التنبيه (دراسة فقهية مقارنة)

تبارك محمد عبدالله خضير

tab21w3001@uoanbar.edu.iq

د. محمد عبدالله صالح

Bthussain@uoanbar.edu.iq

جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات/ قسم علوم القرآن

والتربية الإسلامية

الملخص

هذه الدراسة تتألف من مبحثين المبحث الأول يحتوي على ترجمة الإمام ابن الرفعة رحمه الله وحياته الشخصية والعلمية والعملية وشيوخه الذين تتلمذ على أيديهم وتلاميذه، والمبحث الثاني الذي تكون من بعض المسائل التي شكلت التطبيقات الفقهية عند الإمام ابن الرفعة في قضايا القتل العمد ومقارنتها مع مثيلاتها من المذاهب الأخرى وتوثيقها من كتب الفقه وإظهار أدلتها إن كانت من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة وأقوال الصحابة والتابعين. الكلمات المفتاحية: الإمام ابن الرفعة، الترجيحات الفقهية، القتل العمد، كفاية النبيه في شرح التفسير.

The jurisprudential preferences of Imam Ibn Rifa'ah regarding premeditated murder in his book "Kifayat al-Nabiyah fi Sharh al-

Tanbih" A comparative jurisprudential study

Tabaraak be Muhammad Abdullah Khudair

Professor Dr. Dr. Muhammad Abdullah Saleh

Anbar University/College of Islamic Sciences

Abstract

This study consists of two sections, the first section contains the translation of Imam Ibn al-Rif'ah, may God have mercy on him, his personal, scientific and practical life, his sheikhs who taught him and his students, and the second section consists of some of the issues that shaped the jurisprudential applications of Imam Ibn al-Rif'ah in cases of premeditated murder and their comparison with similar schools of thought. The other, documenting it from the books of jurisprudence, and

showing its evidence if it is from the Holy Qur'an, the Noble Prophet's Sunnah, and the sayings of the Companions and Followers.

Keywords: Imam Ibn al-Rif'ah, jurisprudential preponderances, premeditated murder, the sufficiency of the Prophet in explaining the interpretation.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار بصائر أوليائه وشرح صدور أهل الإسلام بالهدى، نحمده سبحانه وتعالى الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الواحد الأحد الفرد الصمد المعبود ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بعثه الله بالقرآن بشيراً ونذيراً ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم وسار على طريقهم ، واهتدى بهديهم وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

شكّل علم الفقه بتنوع علومه وتعدد اختصاصاته مجالاً كبيراً لرجال الدين والفقهاء، فهو القاعدة الأساسية التي اعتمد عليها الفقهاء لترسيخ مبادئهم الدينية وشروعهم في حفظ التراث الديني من خلال سعيهم بالتأليف والتصنيف، وتوضيح شروحات الفقه وتطبيقاته العقائدية، وقد أبدى الإمام ابن الرفعة منذ صغره اهتماماً كبيراً لولوج هذا العلم ومعرفة قواعده وسبر أغوار علومه، فبدأ بالاطلاع على أهم كتب الفقهاء، وتتلذذ على يد أهم شيوخه، ولم يلبث أن بات واحداً من كبار فقهاء المذهب الشافعي، وقد كانت لنا رغبة في اظهار بعض من آراء هذا الامام الفقيه والتي أوردها في كتابه كفاية النبيه في شرح التنبيه والتعليق عليها وتوثيقها من كتب الفقه للمذاهب.

وتأتي أهمية هذا البحث في التعريف بالإمام ابن الرفعة رحمه الله وإدراك أهمية الفقه في صوغ الأحكام الفقهية واستنباط الأحكام الشرعية التي تتعلق بقضايا القتل العمد، وتجلت الصعوبات البحث من خلال عدم توفر المصادر والمراجع التي تناولت حياة الإمام ابن الرفعة.

يتألف البحث من:

مقدمة

المبحث الأول ويضم سيرة الإمام ابن الرفعة وشيوخه وتلاميذه

المبحث الثاني: مسائل القتل العمد ويضم ثلاث مسائل

المسألة الأولى: موجب القتل العمد بعد العفو

المسألة الثانية: حكم من ألقى إنساناً في النار

المسألة الثالثة: أكرهه على قتل نفسه

المسألة الرابعة: حكم القصاص في المُكرَه على القتل

المبحث الأول

التعريف بالإمام ابن الرفعة

هو الشيخ نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم، المعروف بابن الرفعة الأنصاري الفقيه الشافعي، تفقه على الظهير والشريف العباسي، وسمع الحديث من محيي الدين الدميري، وعُيّن مدرساً بالمدرسة المعزية، وكان محتسب القاهرة وناب في الحكم، ومن أهم كتبه: "الكفاية في شرح التنبيه"، وكتاب "المطلب في شرح الوسيط".
أولاً-اسمه ونسبه:

ورد اسم ابن الرفعة في كتب التراجم باسم أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم بن العباس الأنصاري البخاري المصري الشافعي، الشهير بابن الرفعة نسبة إلى لقب أحد أجداده، وكُنّي بأبو العباس، وتلقّب بألقاب عديدة ومنها نجم الدين، ولقب بالفقيه بسبب تبحّره في علم الفقه.^(١)

ثانياً-مولده ونشأته:

وُلد الإمام ابن الرفعة في مصر، وتحديداً في مدينة القسطنطينية سنة ١٢٤٧/هـ، وتوفي سنة ٧١٠/هـ ١٣١٠م^(٢)، أما عن نشأته فإن المصادر القديمة لم تعطِ معلومات وافرة عن الحياة المبكرة للإمام ابن الرفعة، ولم يُعرف على وجه التحديد المكانة الدينية والاجتماعية لأسرته، إنّما تبين مما ذكرته المصادر أنّه كان فقيراً مضيّقاً عليه في بادئ أمره، فباشّر في حرفة لا تليق به، فلامه الشيخ تقي الدين ابن الصائغ فاعتذر إليه بالضرورة فتكلم له مع القاضي، وأحضره درسه فبحث وأورد نظائر وفوائد فأعجب به القاضي، وقال: ألزم الدرس ففعل، وولاة قضاء الواحات^(٣) فحسنت حاله^(١).

(١) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي-عبد الفتاح الحلوة، دار العلم للملايين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م، ط١: ١/٩/٢٤.
(٢) طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، دار مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م، ط١: ٢/٢١١.

(٣) الواحات: هي ثلاث كور (والكور بقعة او مقاطعة تجتمع فيها المساكن والقرى) هي البق في غربي مصر ثم غربي الصعيد، لأن الصعيد يحوطه جبالان غربي وشرقي، فما وراء الجبل الغربي ألواح الأول أوله مقابل الفيوم ممتد إلى أسوان وهي كورة عامرة ذات نخيل وضياع حسنة، وهي أكبر الواحات، وبعدها جبل آخر ممتد كامتداد الذي قبله وراء كورة أخرى يقال لها : واح الثانية، وهي دون تلك في العمارة، وخلفها جبل ممتد كامتداد الذي قبله وراه كورة أخرى يقال لها : واح الثالثة وهي دون الأوليين في العمارة، للمزيد انظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ) دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م، ط١: ٥/٣٤١.

ثالثاً - حياته العلمية:

اهتمَّ الإمام ابن الرفعة بالعلم والمعرفة، فكانت البداية بتعلمه القراءة والكتابة، وانكبَّ على حفظ القرآن في أثناء تواجده في مصر، ثم حضر مجالس علماء عصره، فأخذ الفقه عن الضياء جعفر ابن الشيخ عبد الرحيم القنائي، وعن القاضيين ابن بنت الأعز وابن رزين وغيرهم، وسمع الحديث من أبي الحسن بن الصواف وعبد الرحيم بن الدميري، كما كان مكباً على الاشتغال حتى عرض له وجع المفاصل بحيث كان الثوب إذا لمس جسده ألمه، ومع ذلك فلا يخلو من كتاب معه ينظر إليه وربما انكب على وجهه وهو يطالع، ولم يلبث أن ذاع صيته في الأمصار، وأصبح الطلاب يحضرون إليه من كل حذب وصوب^(٢).

كما اتجه إلى التعليم وكانت وجهته المدرسة المعزية، ومن هناك بدأ يتفرغ بالتأليف والتصنيف، ثم شرع في تأليف كتابه: كفاية النبيه في شرح التبيينه، ففاق الشروح، وشرح الوسيط شرحاً حافلاً وسماه: المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي ولم يكمله، وإن كتب التراجم لم تذكر له رحلة في طلب العلم خارج مصر، إلا ما كان من خروجه للحج سنة ٧٠٧ هـ وذلك قبل وفاته بثلاث سنوات.

رابعاً - حياته العملية:

انصبَّ اهتمام الإمام ابن الرفعة كغيره من العلماء على طلب العلم والتأليف والاجتهاد، وكانت البداية بمرحلة التدريس، حيث تولى الإمام ابن الرفعة التدريس في مدرستين من مدارس القاهرة، وهي المدرسة المعزية بمصر والتي أنشأها السلطان الملك المعز عز الدين أيبك بن عبد الله الصالحي المعروف بالتركماني، أول ملوك الترك بالديار المصرية، بناها بضفة نهر النيل بمصر القديمة في سنة (٦٥٤ هـ)، والمدرسة الطبيرسية، ونظراً لنبوغه ونشاطه العلمي والثقافي فقد تولَّى العديد من الوظائف الحكومية، ومنها قضاء الواحات: وقد تولاها في أول أمره، وأمانة الحكم بمصر، ثم وقع بينه وبين بعض الفقهاء شيء، وتمَّ عزله عنها، كما تولى الحسبة.

خامساً - شيوخه:

نهل الإمام ابن الرفعة العلم على عدد من الشيوخ الذين كان لهم أثر على تكوين شخصيته وقوة ملكته ومنهم:

١- الشيخ عبد الوهاب بن خلف بن بدر العلامي، قاضي القضاة، تاج الدين أبو محمد ابن بنت الأعز، الشافعي، ولد سنة (٦١٤ هـ)، وقيل سنة (٦٠٤ هـ) كان إماماً فاضلاً، متبحراً، ولي

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن عليّ العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠م، ط ١: ١/ ٣٣٨.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن عليّ الشوكاني، دار مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٧م، ط ١: ١/ ١١٦.

قضاء القضاة بالديار المصرية بتعيين الشيخ عز الدين بن عبدالسلام والوزارة ونظر الدواوين، وتدرّس الفقه الشافعي في الصالحية ومشيخة الشيوخ والخطابة ولم تجتمع هذه المناصب لأحد قبله ، توفي سنة (٦٦٥هـ) ، ودفن بسفح المقطم^(١)، أخذ عنه ابن الرفعة الفقه^(٢) .

٢- الشيخ عثمان بن عبد الكريم بن أحمد بن خليفة الصنهاجي ، الشيخ الإمام سديد الدين أبو عمر التزمتي، ولد سنة (٦٠٥هـ) قدم القاهرة واشتغل بها ، وناب في الحكم ودرس بالمدرسة الفاضلية^(٣)، قال السبكي : " كان إماما مشهورا بمعرفة المذهب والتبحر فيه ، توفي في سنة (٦٧٤هـ) وأخذ عنه ابن الرفعة الفقه"^(٤).

٣- الشيخ محمد بن الحسين بن رزين بن موسى بن عيسى ابن موسى العامري الحموي ، تقي الدين أبو عبد الله ، قاضي القضاة بالديار المصرية ، ولد سنة (٦٠٣هـ) وحفظ التنبيه في صغره ثم انتقل إلى الوسيط فحفظه كله، وحفظ المفصل كله^(٥)، وحفظ المستصفي للغزالي، وكتابي أبي عمرو بن الحاجب في الأصول والنحو، درس بالمدرسة الظاهرية^(٦)، توفي في سنة (٦٨٠هـ)^(٧).

٤- الشيخ جعفر بن يحيى بن جعفر المخزومي الإمام ظهير الدين التزمتي، استفاد من سلطان العلماء العز بن عبد السلام، ودرس بالمدرسة القطبية^(٨) وأعاد بمدرسة الشافعي كان شيخ

(١) المقطم: هو الجبل المشرف على القرافة مقبرة فسطاط مصر والقاهرة ، ينظر: معجم البلدان: ١٧٦/٥، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والنباع: ١٢٩٩/٣ .

(٢) ينظر: تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام: ١٩٩/٤٩، الوافي بالوفيات: ٢٠٠/١٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٣٨/٢-١٤٠، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٤١٥/١ .

(٣) المدرسة الفاضلية : احدى مدارس القاهرة، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني بجوار داره، في سنة (٥٨٠هـ) ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية. المواعظ والاعتبار: ٢٠٤/٤ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣٣٦/٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٤٠/٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٤١٦/١ .

(٥) المفصل: هو المفصل في النحو للعلامة جار الله، أبي القاسم الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة (٥٣٨هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١٧٧٦/٢ .

(٦) المدرسة الظاهرية : وهي احدى مدارس القاهرة التي أنشأها الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري ، ينظر: المواعظ والاعتبار: ٢٠٦/٢ .

(٧) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٤٦/٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٤٧/٢-١٤٩، شذرات الذهب: ٦٤٢/٧، ٦٤٣ .

(٨) المدرسة القطبية : احدى مدارس القاهرة، في أول حارة زويلة، برحبة كوكاي، عرفت بالست الجلييلة الكبرى عصمة الدين مؤنسة خاتون، شقيقة الملك الأفضل قطب الدين أحمد وإليه نسبت، وأوصت ببناء هذه المدرسة. المواعظ والاعتبار: ٢٠٨/٤ .

الشافعية بمصر في زمانه، كان يفتي لفظاً ويأبى أن يكتب، من مصنفاته: شرح مشكل الوسيط، توفي في سنة (٦٨٢هـ)، أخذ عنه ابن الرفعة الفقه^(١).

سادساً- تلاميذه :

تتلمذ على يد الإمام ابن الرفعة الكثير من طلبه العلم حتى أصبح من طلبته القضاة والفقهاء والدعاة واللغويون والأدباء وغيرهم ، ومن هؤلاء :

١- علي بن يعقوب بن جبريل بن عبد المحسن بن يحيى بن الحسن بن موسى ، الشيخ الإمام نور الدين أبو الحسن البكري ، من ولد عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، ولد سنة (٦٧٣هـ)، وكان عالماً صالحاً نظاراً نكياً ، أوصى إليه ابن الرفعة بأن يكمل ما بقي من شرحه على الوسيط لما علم من أهليته لذلك دون غيره فلم يوفق لذلك لما كان يغلب عليه من التخلي والانقطاع والإقامة بالأعمال الخيرية ، توفي في سنة (٧٢٤هـ)^(٢).

٢- أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكي بن ياسين أبو العباس نجم الدين (القمولي)^(٣) المصري، كان من الفقهاء المشهورين والصلحاء المتورعين، يحكى أن لسانه كان لا يفتر عن قول لا إله إلا الله، شرح الوسيط شرحاً مطولاً ، توفي في سنة (٧٢٧هـ) ودفن بالقرافة^(٤).

٣- عبد الله بن محمد بن عسكر بن مظفر بن نجم بن شادي بن هلال، شرف الدين ، أبو محمد القيراطي^(٥)، ولد في سنة (٦٧٢هـ)، والد العلامة برهان الدين، كان حسن الخلق والخلق، كتب بخطه كثيراً من الكتب العلمية، توفي في سنة (٧٣٩هـ) وقيل (٧٤٠هـ)^(٦).

٤- محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن المناوي ، ضياء الدين، ولد في سنة (٦٥٥هـ) ، وكان كثير الصمت، سليم الصدر، دينا مهيبا ، مصمما في أحكامه ، لا يحابي أحدا قليل الاجتماع بالناس،

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٣٩/٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٧١/٢، ١٧٢، معجم المؤلفين: ١٥٢/٣ .

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٠٥، ٢٠٦/٢٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٧٤، ٢٧٥/٢، شذرات الذهب: ١١٥/٨ .

(٣) القمولي: نسبة إلى قمولة بلدة بأعلى الصعيد من غربي النيل، كثيرة النخيل ، ينظر: معجم البلدان: ٤٩٨/٤ .

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٣٠/٩، ٣١، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٥٤/٢، ٢٥٥، الأعلام للزركلي: ٢٢٢/١ .

(٥) القيراطي: نسبة إلى قيراط وهي بلدة بالشرقية من أعمال الديار المصرية. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٩٧ / ١١ .

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٤٣/١٠، ٤٤، الدرر الكامنة: ٨١/٣، ٨٢ .

ملازما لصلاتي الصبح والعشاء(بالجامع الأزهر)^(١) ولي وكالة بيت المال، ونيابة الحكم بالقاهرة، شرح التنبيه شرحا مطولا، توفي في سنة (٧٤٦هـ)^(٢) .

٥- أحمد بن محمد بن عبد الوهاب الأسدي الزبيدي المصري مجد الدين، ولد في سنة (٦٦٦هـ)، تفقه بابن الرفعة، وكان حسن الخلق والخلق فصيح العبارة ، توفي في سنة (٧٤٦هـ)^(٣) .

٦- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الإمام العلامة الحافظ المقري ، مؤرخ الإسلام، أبو عبدالله التركماني الدمشقي، المعروف بالذهبي، ولد في سنة (٦٧٣هـ)، توفي سنة (٧٤٨هـ)^(٤) .

المبحث الثاني

مسائل ابن الرفعة

المسألة الأولى

موجب القتل العمد بعد العفو

نص ابن الرفعة:

قال: "لو مات الجاني قبل العفو والقصاص، أو قُتل ظلماً، أو بحق في قصاص أو (حد) زنى، وأوجبنا الدية في تركته"^(٥) وهو الصحيح

تحرير المسألة:

ما حكم الواجب في دية المقتول (أم دية القاتل)؟ فيه وجهان، تظهر فائدتهما فيما لو كان القاتل امرأة، والمقتول رجلاً، أو بالعكس.

المذهب الأول: أنّ العفو مطلقاً أفضل، وهو موجب لأحد أمرين من القود، أو الدية، وكلاهما بدل من النفس، وليست الدية بدلاً من القود، والولي فيهما بالخيار، كالحالف مخير في الكفارة بين الإطعام والكسوة والعتق، وهذا مذهب الحنفية^(٦) والشافعية^(١) والمالكية^(٢).

(١) الجامع الأزهر : وهو أول جامع أسس بالقاهرة، أنشأه القائد جوهر الصقلي، مولى الإمام أبي تميم معد الخليفة أمير المؤمنين المعز لدين الله في سنة (٣٥٩هـ) وكمل بناؤه في سنة (٣٦١هـ)، ينظر: المواظ والاعتبار: ٥١/٤، ٥٢ .

(٢) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٤٧/٣، ٤٨، الدرر الكامنة: ٩٠/٥ .

(٣) ينظر: الدرر الكامنة: ٣٢٩/١ .

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٠٠/٩ .

(٥) كفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة الرفعة (المتوفى: ٧١٠هـ) المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، م ٢٠٠٩: ٤١٨/١٥ .

(٦) انظر: الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصري الحنفي الحصكفي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، ط١، ص ٧٠٣ .

أدلة المذهب الأول:**١- من القرآن:**

أ- قوله تعالى في كتابه الكريم {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى} (٣).

وجه الدلالة:

فأخذ الحق هو من العدل والإنصاف، ولا يُنافي التقوى، ولا يُلام طالبة، وهو في هذه المسألة طلب أولياء الدم القصاص من قاتل مورثهم، لكن العفو إحسان ورحمة والله تعالى يُجزئ المُحسنين بالفصل والإحسان، لذا كان أقرب للتقوى. (٤)

ب- لقوله تعالى في كتابه الكريم {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقصاصُ فِي الْقَتْلِ الْخُرِّ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ}. (٥)

وجه الدلالة:

فالله تعالى أوضح في كتابه الكريم إنَّ الصلح يختصُّ بالإسقاط بمقابل، أما العفو قد يقع مجاناً أو في مقابل مال. (٦)

ت- من السنة:

أ- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (ما رفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فيه القصاص، إلا أمر فيه بالعفو). (٧)

وجه الدلالة:

أي أمر شفاعة لا أمر إيجاب، والحديث عام في كل أمر يرفع له صلى الله عليه وسلم في القصاص. (١)

(١) انظر: المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م، ط١، ج١٨، ص٤٤٦.

(٢) انظر: المقدمات الممهديات، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ط١، ج٣، ص٤٢٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٤) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م، ط١، ٢٤٧/٧؛ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ط١، ج٢، ص٤٦٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٦) انظر: نهاية المحتاج، ابن قدامة، ٣٦٧/٤.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الإمام أنس بن مالك، ٤٣٧/٢٠، والنسائي في سننه، كتاب القسامة باب الأمر بالعفو عن القصاص، ٣٧/٨، الحديث رقم (٤٧٨٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الديات، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم، ١٦٩/٤، الحديث رقم (٤٤٩٧).

ب- لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما رواه أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الصلح جائز بين المسلمين، وفي رواية: إلا صلحاً أحلّ حراماً أو حُرِّم حلالاً).^(٢)

وجه الدلالة:

دلّت السنة على مشروعية الصلح في الدماء لإسقاط القصاص، والحديث واضح للدلالة على مشروعية الصلح.^(٣)

٣- القياس:

أحدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فمن قتل بعده قتيلاً فأهله بين خيرتين، إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا العقل^(٤))^(٥)، وتخيرهم بين القود والدية يقتضي أن يكون كل واحد منهما بدلاً من القتل الكفارة.^(٦)

مناقشة الأدلة:

إنّ الثاني أنّ الدية بدل من نفس المقتول دون القاتل، بدليل أنّ المرأة لو قتلت رجلاً وجب عليها دية الرجل، فلو جعلت الدية بدلاً من القود صارت بدلاً من نفس القاتل دون المقتول، ولو وجب على المرأة إذا قتلت رجلاً أن يؤخذ منها دية امرأة، إذا ثبت أنّ الدية بدل من نفس المقتول جرت مجرى القود فصار واجبين بالقتل.^(٧)

ويُجاب عن القول الأول بموافقته في فضيلة العفو، وأنّ الأصل هو فضيلته من حيث الجملة، لكن يقيّد بالمصلحة، فإنّ العفو الذي لا تنطبق عليه المصلحة ليس هو الأقرب للفقوى الذي أجر صاحبه على الله، فليس هو العفو المقصود في أدلة أصحاب القول الأول.^(٨)

(١) انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن عليّ بن آدم بن موسى الولوي، دار المعراج، عمان، ٢٠١١م، ط١، ١٣١/٣٦.

(٢) انظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن عليّ بن محمد بن حبيب الماوردي الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م، ط١: ٦/٣٦٥.

(٣) انظر: المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح أبو إسحاق الحنبلي، دار المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ، ط١، ٢٧٨/٤.

(٤) أخرجه أبو داود، سنن أبو داود، الحديث رقم (٤٥٢٠).

(٥) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن عليّ بن سليمان المرادوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٦م، ط١، ٢/٢٤٦.

(٦) انظر: زاد المستنقع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الصالحي شرف الدين ألو النجا الحجاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن عليّ العسكر، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٣هـ، ط١: ٢١٠.

(٧) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد القرطبي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ط١، ٣٩٤/٢.

المذهب الثاني:

أنّ العفو أفضل إذا كان فيه مصلحة، أنّ قتل العمد موجب للقود وحده، وهو بدل النفس، فإنّ عدل عنه إلى الدية كانت بدلاً من القود فيصير بدلاً عن النفس، وهو قول الحنابلة.^(٢)

أدلة المذهب الثاني:**١- من القرآن:**

قال تعالى في كتابه الكريم ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلاّ خطأ﴾.^(٣)

وجه الدلالة:

إنّ العفو والصفح من الأخلاق الفاضلة والسجايا الحميدة، والله تعالى يدعو لإن يتمّ العفو منعاً للفتن.^(٤)

٢- من السنة:

روى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه-قال: (لَمَّا فَتَحَتْ مَكَّةَ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيباً، فَقَالَ: مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُؤَدِّيَ أَوْ يُقَادَ).^(٥)

وجه الدلالة:

يدلّ على أنّ جواز العفو والصلح عن القصاص في النفس، لأنّ القصاص حق الإنسان وساء كان الصلح بأكثر من الدية أو بمثلها، أو حلالاً أو حراماً، لأنّ القصاص ليس مالا.^(٦)

٣- من القياس:

العفو إحسان لكن هذا الإحسان لا يكون إحساناً إلاّ بعد العدل، وهو ألاّ يحصل بالعفو ضرر، فإذا حصل به ضرر كان ظلماً من العافي، إما لنفسه، وإما لغيره فلا يشرع.^(٧)

(١) انظر: كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصيني، ، تحقيق: عليّ عبد الحميد بلطجي-محمد وهبي سليمان، دار الخير، دمشق، ١٩٩٤م، ط١، ١٦٧/١.

(٢) انظر: المغني المحتاج، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ابن قدامة (ت: ٦٨٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي-عبد الفتاح الحلوة، دار عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ط١: ١٧٩/٩؛ المستدرك على مجموع الفتاوى شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ط١: ٩٧/٥؛ كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت: ١٠٥١هـ)، تحقيق: هلال مصلحي هلال، دار الإفتاء، القاهرة، ١٩٧٩م، ط١، ٦٣٣/٥.

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٤) انظر: مغني المحتاج، ابن قدامة، م٤/٤٩.

(٥) رواه البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم (٦٤٨٦)، ج١٢، ص٢١٤.

(٦) انظر: كشف القناع، ٦٣٤/٥.

(٧) انظر: المستدرك على الفتاوى، ابن تيمية: ٩٧/٥.

المذهب الثالث: ومن قتل مؤمناً عمداً في دار الإسلام أو في دار الحرب، وهو يدري أنه مسلم، فولي المقتول مخير إن شاء قتله بمثل ما قتل هو به وليه، وإن شاء عفا، أحب القاتل أم كره، وليس عفو الولي عن القود وسكوته عن ذكر الدية بل هي واجبة للولي.^(١)

أدلة المذهب الثالث:

١ - من القرآن:

قال عز وجل في كتابه ﴿فمن عفي له من أخيه شيء فأتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان﴾.^(٢)

وجه الدلالة:

إنَّ الله تعالى يدعو إلى العفو، وأنَّ من يعفو عن أخيه فيؤتية الله تعالى أجره وثوابه، وهذا من الإحسان.^(٣)

٢ - من الحديث:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه فذكر حديثاً وفيه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين، إما يؤدي وإما أن يقاد).^(٤)

وجه الدلالة:

أي أنَّ الله تعالى شرَّع المعاقبة للمعتدي بمثل ما اعتدى به، وإنَّه تعالى قيَّد العفو بالإصلاح والعفو عن المجرم المتعدّي المعروف بالعدوان ليس إصلاحاً لأنَّ العفو عن القاتل جرأة على العدوان على الأنفس بمزيد من القتل.^(٥)

المذهب الرابع:

إذا عفا بعض الأولياء لم يجز القصاص للباقي إذا لم يؤدوا فاضل الدية، وهو رأي الزيدية.^(٦)

أدلة المذهب الرابع:

١ - من الحديث:

^(١) انظر: المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، ط١: ١٠/٢٤٠.

^(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

^(٣) انظر: البدائع، ٧/٢٤٧.

^(٤) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، الحديث رقم (٦٨٨٠).

^(٥) انظر: الشرح الممتع على زاد المستنقع، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٢ هـ، ١٤/٥٩.

^(٦) انظر: الكافي، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكليني، تحقيق: علي أكبر غفاري، دار مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٧٦م، ط٥، ٧/٣٥٨.

عن محمد بن الحسن بإسناده عن الصفار، عن الحسن بن موسى، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه، أنّ علياً عليه السلام، كان يقول: من عفا عن الدم من ذي سهم له فيه فغفوه جائز وسقط الدم وتصير دية، ويرفع عنه حصة الذي عفا. (١)

وجه الدلالة:

إنّ الله تعالى ألزم الإنسان بالعتو، وأنّ العفو أفضل من الدية إذا كان فيه مصلحة. (٢)

مناقشة الأدلة:

حيث ذهب الحنفية والمالكية إلى أنّه لا يجوز أن يعفو وليّ الدم إلى الدية إلاّ برضا الجاني، وأنّه ليس لوليّ الدم جبر الجاني على دفع الدية إذا سلم نفسه للقصاص. (٣)

حيث ذهب جمهور والشافعية في الأظهر والحنبلة في المعتمد إلى أنّ موجب القتل العمد هو القود، وأنّ الدية بدل عنه عند سقوطه، فإذا عفا عن القصاص واختار الدية وجبت دون توقف على رضا الجاني وهو قول أشهب من المالكية. (٤)

الترجيح:

اجتهد كل فريق في حشد مجموعة من الأدلة والرد على أدلة الفريق الآخر، وفي الجملة أرى أن قول الفريق الثاني أقوى من الأولين، لقوة أدلته وإقناعها، ولما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ومن قُتل له قتل فهو بخير النظرين إما أن يعطي -يعني الدية- وإما أن يقاد أهل القتل) (٥)، ولأنّ العفو أفضل إذا كان فيه مصلحة، إذ تجتمع الأدلة والأمر بالعتو، والأدلة التي تدلّ على القصاص وفضيلته، كما أنه الموافق لقواعد الشريعة ومقاصدها، والتي جاءت بتحصيل المصالح ودفع المفساد، فالعفو الذي يجزئ المجرم على القتل والتساهل فيه لا تأتي به الشريعة، بل وضعت القصاص له ولأمثاله حياة

(١) انظر: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن عليّ الزيلعي، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ، ط١، ١٠٧/٦.

(٢) انظر: مختصر الفقه الإسلامي، التويجري، ص ٩٢٥.

(٣) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين بن أبي العباس أحمد الرملي، دار الفكر للطبوعات، بيروت، ١٤١٤هـ، ط١، ٣٧١/٤.

(٤) انظر: التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف أبو عبد الله المواق المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٨٤م، ط١، ٥٧/٢.

(٥) سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) حققه وضبطه نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شليبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان

الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ٨٧/٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجُردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م: ٦٢/٨.

للأمة^(١)، لقوله تعالى {ولكم في القصاص حياة دنيا يا أولي الألباب لعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} ^(٢)، والله أعلم.

المسألة الثانية

حُكْم من ألقى إنساناً في النار

وكان يستطيع الخروج منها فلم يخرج

نص ابن الرفعة:

قال: " إيجاب القود ... بعدم القدرة على التخليص، يشعر بأمرين: أحدهما: أنه إذا قدر عليه

لا يجب القود... (وهو الأصح) ..."^(٣).

تحريير المسألة:

إذا ألقى رجل غيره في النار، وكان يمكن أن يخرج منه قبل أن يموت، ولكنه لم يخرج وبقي إلى

أن مات، فهل يجب القصاص أو الدية على من ألقاه أم لا ؟

ذكر الفقهاء أنّ القتل العمدَ الموجب للقصاص له أنواع، منها القتلُ بالإحراق بالنار، فيجب فيه

القصاص^(٤).

ففي المسألة ثلاثة أقوال^(٥):

١ - القول الأول:

لا يجب القصاص ولا الدية.

وهو الصحيح عند ابن الرفعة، وحكاه عن الماوردي والمحاملي والبندنجي وغيرهم من العراقيين.

قال " إيجاب القود ... بعدم القدرة على التخليص، يشعر بأمرين: أحدهما: أنه إذا قدر عليه لا

يجب القود... (وهو الأصح) ..."^(٦).

وهو الأظهر والمشهور عند الشافعية الذين ذكروا أنّ عليه ضمان ما يتأثر بالنار بأول الملائقة

إلى تقصيره وتقاؤه عن الخروج من أرش عضوٍ أو حكومةٍ لا محالة^(٧).

وهو أحد الوجهين عند الحنابلة^(٨). وقول الإمامية^(٩). وهو قول الزيدية، وذلك في الكبير، أما

إن كان طفلاً فعليه الدية^(١٠).

(١) انظر: المبدع في شرح المقنع ، ٤٧٨/٩ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٩ .

(٣) كفاية النبيه في شرح التنبيه ٣٣٦/١٥ .

(٤) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته أ. د. وهبة بن مصطفى ٥٦٢٩/٧ و٥٦٥٢/٧-٥٦٥٣ . و موسوعة الفقه الإسلامي ٢٣/٥ .

(٥) لم أقف على قول لابن حزم. وينظر المحلى ٢١٤/١٠-٢١٥ .

(٦) كفاية النبيه في شرح التنبيه ٣٣٦/١٥ .

(٧) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ٤١/١٢ والعزير شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ١٣٤/١٠، ومغني المحتاج

(٨) المغني لابن قدامة ٢٦٣/٨، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٤٣٩/٩ . وكشاف القناع عن متن الإقناع ٥٠٧/٥-٥٠٨ .

الأدلة:**من المعقول:**

- ١- لا قصاص ولا قود لأنّ الذي لم يخلص نفسه هو الذي قتل نفسه وأدى بها إلى الهلاك، ومثل هذا الإلقاء لا يقتل غالباً^(٣).
- ٢- ولأنّ ترك المتخلص من الهلاك لا يحصل به التلف وإنما يحصل ببقائه فيها باختياره فسقط ضمانه وقدر المجروح على مداواتها فترك المداواة حتى مات^(٤).

٢- القول الثاني:

وهو وجوب الدية ولا قصاص.

وهو ظاهر قول الحنفية^(٥) والمالكية^(٦). وقول عند الشافعية ذكره الماوردي^(٧). وهو الوجه الثاني عند الحنابلة^(٨).

الأدلة:**من العقول:**

- ١- فلا قصاص لأنّ هذا لا يقتل غالباً. ووجبت الدية لأنه جاء بالإلقاء المفضي إلى الهلاك، وترك التخلص لا يسقط الدية^(٩).
- ٢- لأنّ طرحه في النار لا يحصل به التلف وإنما يحصل ببقائه فيها باختياره فسقط ضمانه كما لو جرحه جرحاً يسيراً لا يخاف منه فوسعه حتى مات^(١٠).

ومن القياس:

- (١) ينظر: الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٤٠٠/٥-٤٠١.
- (٢) البحر الزخار ٢٤٦/٥ وراجع المصدر نفسه: ٢٤٢/٥-٢٤٣.
- (٣) المغني لابن قدامة ٢٦٣/٨، والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ٤١/١٢ والعزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ١٣٤/١٠، ومغني المحتاج ٢١٩/٥.
- (٤) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، الأستاذ المساعد في كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الناشر مكتبة الرسالة الحديثة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط١، ج ٧، ١٩٨٨م، ص ٥٢١.
- (٥) اشترطوا في القصاص أن لا يستطيع الخروج منها. ينظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٦١٥/٢، و الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير مؤلف الجامع الصغير: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (المتوفى: ١١٨٩هـ) مؤلف النافع الكبير: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ) عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ ص ٤٩٣. و الفتاوى الهندية لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي دار الفكر الطبعة: الثانية، ١٣١٠ هـ ٥/٦.
- (٦) اشترطوا في القصاص أن يكون الإلقاء في النار قاتلاً. ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي ٧/٨، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٤٣/٤.
- (٧) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ٤١/١٢.
- (٨) المغني لابن قدامة ٢٦٣/٨، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٤٣٩/٩. و كشاف القناع عن متن الإقناع ٥٠٧/٥-٥٠٨.
- (٩) المغني لابن قدامة ٢٦٣/٨، والموسوعة الفقهية الكويتية ٢٨٣/٦.
- (١٠) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، ٥٢١ / ٧.

فقد وجبت الدية من القياس على من قَدَرَ عَلَى مُدَاوَاةِ جُرْحِهِ فَاُمْتَنَعَ مِنَ الدَّوَاءِ حَتَّى مَاتَ وَجَبَّتِ الدِّيَةُ^(١).

وفارق الماء، لأنه غير مهلك بنفسه، ولهذا يدخله الناس للسباحة، أما النار فيسيرها يهلك، ولأن النار لها حرارة شديدة، فربما أزعجته حرارتها عن معرفة ما يتخلص به، أو أذهبت عقله بألمها وروعها^(٢).

٣- القول الثالث:

يجب القصاص على من ألقاه في النار، وإن كان يستطيع الخروج فلم يخرج. وهو قول عند الشافعية^(٣).

الأدلة:

من المعقول:

قالوا يجب القصاص هنا وإن كان يمكنه الخروج فلم يخرج، لأن النار تُؤَثِّرُ، وتقرح بأول المس، والقُرُوحُ الحاصلةُ بها جراحات قاتلة، وبأن لفح النار يورث دهشة وحيرة تمنع من الخروج، بخلاف الوقوع في الماء القليل الذي لا قصاص فيه^(٤).

الترجيح: الذي يبدو لي راجحاً هو القول الثاني القائل بوجوب الدية، لأن من ألقى غيره في النار أضرَّ به ضرر كان سبباً في موته، ولولا ذلك لم يمت ولكن لا قصاص لأنه كان بإمكانه الخروج، ولم تكن نيته القتل، فإن كانت نيته القتل وجب القصاص أيضاً، وهو القول الثالث. والله أعلم.

المسألة الثالثة

أكرهه على قتل نفسه

نص ابن الرفعة: (إذا كان المكروه على قتله هو المكروه؛ بأن قال: إن لم تقتل نفسك وإلا قتلتك، فلا يجب على المكروه شيء، جزم به القاضي الحسين، وهو المشهور)^(٥).

تحرير المسألة:

اتفق الفقهاء على أن الانتحار حرام، بأن يقتل الشخص نفسه، وكذلك الإكراه عليه. فإن أكره شخص غيره على أن يقتل نفسه، بأن قال له: اقتل نفسك، وإلا قتلتك، أي يجب على المكروه

(١) المغني لابن قدامة ٢٦٣/٨، والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ٤١/١٢، وعجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج ٤/١٥٠٥.

(٢) المغني لابن قدامة ٢٦٣/٨.

(٣) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ١٣٤/١٠، وكفاية النبيه ٣٣٦-٣٣٧، ومغني المحتاج ٥/٢١٩.

(٤) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ١٣٤/١٠ ومغني المحتاج ٥/٢١٩.

(٥) كفاية النبيه في شرح التنبيه، ٣٤٦/١٥.

القصاص على ثلاثة أقوال كما يأتي^(١):

١ - القول الأول:

لا قصاص على المكره، ولا دية.

وهو قول ابن الرفعة^(٢). وهو قول الحنفية^(٣). وهو القول الأظهر عند الشافعية^(٤). وقول عند الحنابلة^(٥).

وأدلتهم:

من المعقول: فلا قصاص ولا دية لأنه ليس بإكراه حقيقة فالمكره من يتخلص بما أمر به كما هو أشد عليه وهو الذي خلصه المكره فها هنا المأمور به القتل فلا يتخلص بقتل نفسه عن القتل فصار كأنه مختار له^(٦)، لاتحاد المأمور به والمخوف به، فكأنه اختار القتل كما علله الشافعية، و للشبهة بسبب مباشرة المكره قتل نفسه^(٧).

٢ - القول الثاني:

يجب القصاص على المكره، وإلا فالدية كاملة.

(١) لم نقف على قول للمالكية والإمامية في المسألة.

(٢) كفاية النبيه في شرح التنبيه، ٣٤٦/١٥.

(٣) ينظر: رد المحتار ١٣٦/٦.

(٤) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨ هـ) المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ٣٥٥/١١، والمجموع ٣٩٦/١٨، و تحفة المحتاج في شرح المنهاج ٣٩١/٨، و ٥٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن محمد، الخطيب الشربيني [ت ٩٧٧ هـ]، حققه وعلق عليه: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م: ٢٢٣/٥.

وينظر: العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ١٤٣/١٠: و روضة الطالبين وعمدة المفتين: ١٣٧/٩

(٥) ينظر: الفروع: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ)، ومعه: «تصحیح الفروع» لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥)، ويليها: حاشية ابن قندس: تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلی (ت ٨٦١ هـ) [وقد خُلت منها هذه النسخة الإلكترونية]، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار المؤيد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م: ٣٦٥/٩، وكشاف القناع ٥ / ٥١٨، والشرح الممتع على زاد المستقنع: ٢٨/١٤

(٦) ينظر الفروع ومعه تصحيح الفروع ٣٦٥/٩، وكشاف القناع ٥ / ٥١٨، والشرح الممتع على زاد المستقنع المستقنع هـ ٢٨/١٤، بداية المحتاج في شرح المنهاج، بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهية (٧٩٨ - ٨٧٤ هـ)، اعتنى به: أنور بن أبي بكر الشخبي الداغستاني بمساهمة: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م: ١٥٠٧/٤

(٧) ينظر البيان في مذهب الإمام الشافعي ٣٥٥/١١، والمجموع ٣٩٦/١٨، و تحفة المحتاج في شرح المنهاج المنهاج ٣٩١/٨، و مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٢٢٣/٥.

وهو خلاف الأظهر عند الشافعية^(١). وهو قول الحنابلة^(٢). وقول الزيدية^(٣). وأدلتهم من المعقول: لأنه إكراه والإكراه يُقتل به المكره، فهو بالإكراه على القتل والإجاء إليه قاتلٌ له^(٤).

من القياس على الإكراه وما لو أكرهه على قتل غيره^(٥).

٣- القول الثالث: لا قصاص على المكره، ويجب عليه نصف الدية.

وهو قول لبعض الشافعية^(٦).

واستدلوا على ذلك بالمعقول: للشبهة بسبب مباشرة المكره قتل نفسه، وعليه نصف دية بناء على أن المكره شريك^(٧).

الترجيح:

واضح أنه ليس في المسألة دليل من الكتاب أو السنة يقطع بها، لذا وجدنا اختلاف الفقهاء، ويبدو أن السبب في اختلافهم الاختلاف هل هذا إكراه أم لا، فمن رآه إكراهًا أوجب القصاص والدية، ومن لم يره كذلك لم ير القصاص، ولم ير الدية، أو أوجب نصفها، وفي هذا توسع في الحكم يسمح للقاضي بأن يأخذ منها ما شاء بما يراه أصلح وأوفق^(٨) ويتعرف تفاصيل الإكراه وحقيقته ليصل من ذلك إلى الحكم الأخف أو الأشد. والله أعلم.

المسألة الرابعة

حكم القصاص في المكره على القتل

نص ابن الرفعة:

"قال: "وفي المكره؛ أي: بفتح الراء - قولان: أصحابهما: أنه يجب؛ لأنه قتله عمداً عدواناً؛

(١) ينظر العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ١٤٣/١٠ و روضة الطالبين وعمدة المفتين ١٣٧/٩

(٢) ينظر الفروع ومعه تصحيح الفروع ٣٦٥/٩، وكشاف القناع ٥ / ٥١٨، والشرح الممتع على زاد المستقنع:

٢٨/١٤

(٣) ينظر البحر الزخار ٢٢١-٢٢٢.

(٤) ينظر العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير ١٤٣/١٠ و روضة الطالبين وعمدة المفتين ١٣٧/٩،

والفروع ومعه تصحيح الفروع ٣٦٥/٩، وكشاف القناع ٥ / ٥١٨، والشرح الممتع على زاد المستقنع ٢٨/١٤

(٥) ينظر البحر الزخار ٢٢١-٢٢٢.

(٦) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج ٣٩١/٨، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٢٢٣/٥

المنهاج ٢٢٣/٥

(٧) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج ٣٩١/٨، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٢٢٣/٥

المنهاج ٢٢٣/٥

(٨) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع .: ٢٨/١٤

لاستيفاء نفسه؛ فوجب عليه القود؛" (١)

أولاً- تحرير المسألة:

كما حرّم الإسلام القتل وأجب له القصاص فقد حرّم الإكراه عليه^(٢). ولكنّ الفقهاء اختلفوا إذا أكره رجلٌ رجلاً على القتل، على من القصاص؟ أعلى المكره أم المكره؟ أم عليهما؟ أم ليس عليهما؟ أربعة أقوال.

١- القول الأول:

هو أن القصاص على المكره والمكره معاً.

وهو قول ابن الرفعة فيهما، والأصحّ لديه في المكره، إذ قال: "قال: وفي المكره؛ أي: بفتح الراء - قولان: أصحهما: أنه يجب؛ لأنه قتله عمداً عدواناً؛ لاستيفاء نفسه؛ فوجب عليه القود؛" (٣)

وعليه مذهب المالكية^(٤). وهو قول جمهور الشافعية^(٥). وعليه مذهب الحنبلية^(٦). ومن المعاصرين قال به التوجيهي^(٧)، ورجحه الزحيلي^(٨).

الأدلة:

من الكتاب أ قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى^(٩).

(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه ٣٤٣/١٥.

(٢) الإكراه نوعان: ملجئ أو كامل، وغير ملجئ أو قاصر:

فالإكراه الملجئ وهو المقصود هنا: هو الذي لا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار، وهو بأن يهدده بما يلحق به ضرراً في نفسه، أو في عضو من أعضائه. وحكمه: أنه يعدم الرضا ويفسد الاختيار، مثاله التهديد بالقتل أو التخويف بقطع عضو أو بضربٍ مبرح (أي شديد) متوال يخاف منه إتلاف النفس أو العضو، سواء قل الضرب أم كثر.

والإكراه غير الملجئ أو الناقص: هو التهديد بما لا يضر النفس أو العضو، كالتخويف بالحبس أو القيد، أو الضرب اليسير الذي لا يخاف منه التلف، أو بإتلاف بعض المال. وحكمه: أنه يعدم الرضا، ولا يفسد الاختيار ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٤٤٣٣/٦، والملجئ وهو يكون ممن لا يؤمن منه إنفاذ ما توعد به، ينظر المحلى ٢٠٤/٧، والبحر الزخار ٢٢٢/٥.

(٣) كفاية النبيه في شرح التنبيه ٣٤٣/١٥.

(٤) ينظر: النواذر والزيادات ٢٦٥/١٠، والذخيرة للقرافي ٢٨٣/١٢، وحاشية الدسوقي ٢٤٤/٤.

(٥) ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب ١١٥/١٦، وتحفة المحتاج ١١٩/٧، وحاشيتا قليوبي وعميرة ١٠٢/٤.

(٦) ينظر: عمدة الفقه ١٢٩/١، والإنصاف ٤٥٣/٩، وشرح منتهى الإرادات ٢٦٢/٣.

(٧) ينظر: موسوعة الفقه الإسلامي للتوجيهي ٢٦/٥.

(٨) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٥٦٣٩/٧.

(٩) من البقرة: ١٧٨.

وجه الدلالة:

القصاص متعلق بالقتل، فوجب ألا يسقط بالإكراه^(١)، والقاتل هنا هو المُكْرَه والمكْرَه معاً، لأنهما شريكان في القتل^(٢)، وحصل منهما معاً، من المُكْرَه المُباشِر القاتل، ومن المُكْرَه بالتسبب، فهو السبب الذي أحدث معنى الإكراه الحامل على القتل، فينزل منزلة المباشرة في وجوب القصاص^(٣).

ومن المعقول:

وجب على المُكْرَه لأنه قتله عمداً عدواناً لاستيفاء نفسه؛ فوجب عليه القود^(٤).

ومن القياس:

وجب القود على المُكْرَه لأنه مثل المضطر يقتل إنساناً ليأكله فيجب عليه القود، بل هذا أولى، لأن ذلك على يقين من هلاكه إن لم يأكل، وليس هذا المكْرَه على يقين من قتله إن لم يُقتل^(٥).

٢ - القول الثاني:

وهو أن القصاص لا يجب على المُكْرَه، ويجب على المنقذ المُكْرَه.

وهو وجه عند الشافعية حكاه ابن الرفعة عن بعض الشافعية في المُكْرَه^(٦).

وهو قول زُفر من الحنفية^(٧). ووجه عند الحنابلة صاحبه الطوفي^(٨).

وهو قول ابن حزم^(٩). وهو مذهب الإمامية، الذين ذكروا أن المُكْرَه لا يُقتل، ولكن يُحبس مدى حياته^(١٠). وهو قول عند بعض الزيدية^(١١).

الأدلة:

(١) ينظر: كفاية النبيه في شرح التنبيه ٣٤٣/١٥.

(٢) ينظر: النوادر والزيادات ٢٦٥/١٠، والذخيرة للقرافي ٢٨٣/١٢، وحاشية الدسوقي ٢٤٤/٤.

(٣) ينظر: تحفة المحتاج ١١٩/٧، وحاشيتا قليوبي وعميرة ١٠٢/٤ وشرح منتهى الإرادات ٢٦٢/٣.

(٤) ينظر: كفاية النبيه في شرح التنبيه ٣٤٣/١٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٣٤٣/١٥.

(٦) ينظر: العزيز شرح الوجيز ١٢٨/١٠، وكفاية النبيه ٣٤٣/١٥. وينظر أيضاً: المجموع ٣٩١/١٨.

(٧) ينظر: تبيين الحقائق ١٨٦/٥، والبنابة ٦٠/١١.

(٨) ينظر: الفروع: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ)، ومعه: «تصحيح الفروع» لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي (ت ٨٨٥ هـ)، ويليها: حاشية ابن قندس: تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلبي (ت ٨٦١ هـ) [وقد خَلَّت منها هذه النسخة الإلكترونية]، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار المؤيد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م: ٣٦٣/٩، والإنصاف ٤٥٣/٩.

(٩) ينظر: المحلى ٢٠٣/٧.

(١٠) ينظر: الروضة البهية ٤٠٤/٤.

(١١) ينظر: البحر الزخار ٢٢١/٥.

من الكتاب قوله تعالى: **أَأَشْهَرُ الْحَرَامَ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرْمَاتِ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ** (١).

وجه الدلالة:

دلّت الآية أنّ القصاص على المعتدي، وهو هنا المكره لأنّه القاتل لا المكره، فكان القصاص على الأول لأنه متسبب، والمكره مباشر مأثوم بفعله، والمباشرة تقدم على السبب (٢).

ومن المعقول والواقع:

يُعلم أنّ القصاص على المكره لا المكره، لأنّه القاتل الحقيقي المباشر إذ وُجد منه حقيقةً حسّاً ومشاهدةً، والأصل في الأفعال أن يؤخذ بها فاعلها، إلا إذا سقط حكم فعله، وقد قرر الشرع حكمه أنّه المأثوم بفعله، فلم يسقط، وإثم القتل يكون على القاتل (٣). أمّا المكره فسبب وليس مباشرًا للفعل، فلذلك لا قصاص عليه، والمباشرة تتقدم على السبب (٤).

- واستدل الإمامية بما ورد عن الباقر عليه السلام في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله فقال: (يقتل به الذي قتله، ويحبس الأمر بقتله في الحبس حتى يموت) (٥).

٣- **القول الثالث:**

وهو أن القصاص والقتل على الأمر المكره فقط، لا المكره، ولكنه يأثم لقيام الحرمة، ويُؤدب بالحبس والتعزير.

وهو قول أبي حنيفة وجمهور الحنفية (٦). وهو قول الشافعية حكاها ابن الرفعة وغيره (٧). وهو قول قول الشافعية (٨). ووجه عند الحنابلة (٩). ومذهب الزيدية (١٠).

الأدلة:

من السنة:

مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ

(١) سورة البقرة: ١٩٤.

(٢) ينظر: العزيز شرح الوجيز ١٠/١٢٨، وكفاية النبي ١٥/٣٤٣.

(٣) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٧/١٩٧، تبين الحقائق ٥/١٨٦.

(٤) ينظر: العزيز شرح الوجيز ١٠/١٢٨، وكفاية النبي ١٥/٣٤٣.

(٥) الروضة البهية ٤/٤٠٤.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ٧/١٧٩، و١٨١، و الاختيار لتعليل المختار ٢/١٠٨، وتبين الحقائق ٥/١٨٦.

(٧) ينظر: العزيز شرح الوجيز ١٠/١٣٩، و ١٠/١٢٨، وكفاية النبي ١٥/٣٤٢، ومغني المحتاج ٥/٢٢١، وحاشيتا قليوبي وعميرة ٤/١٠٢.

(٨) ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب ١٦/١١٥.

(٩) ينظر: الفروع ٩/٣٦٣، الإنصاف ٩/٤٥٣.

(١٠) ينظر: البحر الزخار ٥/٢٢١.

وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١).

وجه الدلالة: دل الحديث على أن المُكْرَه مَعْفُو عنه، ولا قصاص عليه لأنه قتله للدفع عن نفسه، والإكراه شبهة تُدرأ بها الحدود^(٢) فكان كما لو قصده رجل ليقته فقتله للدفع عن نفسه، والإكراه يولد رغبةً للدفاع عن نفسه، إيثاراً لحياته^(٣)، والقاتل من حيث المعنى هو المُكْرَه لا المكروه^(٤).

ومن المعقول:

القصاص على المكروه لأنه هو القاتل عمداً^(٥).

ومن القياس:

قاسو ذلك على أن يُكْرَه على قَطْع يَدِ نَفْسِهِ، فله حينها أن يقتص من المُكْرَه، وَلَوْ كَانَ هُوَ الْقَاطِعُ حَقِيقَةً لَمَا أَقْتَصَّ^(٦).

ومن القياس:

قاسوا على أن ضمان المال المتلف على الأمر، فلولا أنه هو المتلف بالاستعمال لما وجب عليه، فالإتلاف منسوب إلى الأمر والمأمور آله، فكأن الأمر مباشرٌ للإتلاف لا متسبب له^(٧).

ومن القياس على آلة الأشياء:

وجب القصاص على المُكْرَه لا المُكْرَه؛ لأنَّ المُكْرَه هو الذي أهلك المقتول حقيقة بما يُقصد به الهلاك غالباً، فأشبهه ما إذا رمى إنساناً بسهم فقتله. وأشبهه المُكْرَه آلة القتل، فهو آلة للمكروه، والآلة هي التي تعمل بطبيعتها وباستعمال الآلة يجب القصاص على المُستعمل^(٨).

٤ - القول الرابع: وهو أنه لا يجب القصاص على واحدٍ منهما.

وهو قول أبي يوسف من الحنفية، وهو قول خرج أبو بكر السمرقندي من الحنبلية^(٩).

(١) حديث حسن: سنن ابن ماجه بابُ طَلَّاقِ الْمُكْرَهِ وَالنَّاسِي بِرَقْم ٢٠٤٣-٢٠٤٥ وصحيح ابن حبان يُكْرُ الإخْبَارِ عَمَّا وَصَّعَ اللَّهُ بِفَضْلِهِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِرَقْم ٧٢١٩، ومعرفة السنن والآثار: طلاق المكروه برقم ١٤٨١١ واللفظ له، وهو في الأربعين النووية الحديث رقم ٣٩.

(٢) ينظر: كفاية النبيه ٣٤٣/١٥.

(٣) ينظر: المجموع ٣٩٠/١٨-٣٩١، ومغني المحتاج ٢٢١/٥، ونهاية المحتاج ٢٥٨/٧، وحاشيتا قليوبي وعميرة ١٠٢/٤.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ١٨٠/٧، والبنية ٦١/١١. والعزیز شرح الوجيز ١٢٨/١٠، والمجموع ٣٩٠/١٨-٣٩١، ومغني المحتاج ٢٢١/٥، ونهاية المحتاج ٢٥٨/٧، وحاشيتا قليوبي وعميرة ١٠٢/٤.

(٥) ينظر: مغني المحتاج ٢٢١/٥، ونهاية المحتاج ٢٥٨/٧، وحاشيتا قليوبي وعميرة ١٠٢/٤.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ١٨٠/٧.

(٧) ينظر: تبیین الحقائق ١٨٦/٥. ورد المختار ١٣٦/٦.

(٨) ينظر: العزیز شرح الوجيز ١٢٨/١٠، وكفاية النبيه ٣٤٣/١٥، وتبیین الحقائق ١٨٦/٥.

(٩) ينظر: الإنصاف ٤٥٣/٩.

الأدلة:

لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الْمُكْرَهِ وَالْمُكْرَهِ، لِأَنَّ الْقَتْلَ بَقِيٍّ مَقْصُورًا عَلَى الْمُكْرَهِ الْقَاتِلِ مِنْ وَجْهِ، حَتَّى أَثِمَ، وَأُضِيفَ إِلَى الْمُكْرَهِ مِنْ وَجْهِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ السَّبَبُ الْحَامِلُ عَلَى الْقَتْلِ، وَلِأَنَّ الْمُكْرَهَ قَاتِلًا حَقِيقَةً، لَا حُكْمًا، وَالْمُكْرَهَ بِالْعَكْسِ، فَتَمَكَّنَتْ فِيهِ الشُّبُهَةُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَلَا يَجِبُ فِيهِ الْقِصَاصُ (١).

الْقِصَاصُ (١).

الترجيح:

أضعف الآراء في هذه المسألة القول الرابع، لضعف أدلته، ثم يليها ضعفاً قول من أسقط القصاص عن المُكْرَهِ، لأنه المسبب الحقيقي للقتل وهو الأمر به.

ويبدو أن أقوى الآراء القول الأول وهو قول ابن الرفعة، فقد قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ» (٢)، فيجب أن يتعلّق بالقتل قصاص، والمُكْرَهِ والمُكْرَهِ كلاهما قاتل لأن كليهما مُنْفَذٌ مباشرة أو بالإكراه، كما أنّ هذا القول أكثر الأقوال زجراً وردعاً.

ويليه قول من أسقط القصاص عن المُكْرَهِ، لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٣)، وهذا ينفي عن المُكْرَهِ الحرج.

ويمكن أن يُعمل بأحد القولين المذكورين بحسب الحاجة والظروف والحاجة إلى تشديد العقوبة، فمع التهاون من المُكْرَهِ يُنفذ فيه القصاص، وعند شدة الإكراه لا يُنفذ. والله تعالى أعلم.

الخاتمة:

١- شكّلت شخصية الإمام ابن الرفعة اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين، لكونه من أبرز فقهاء المذهب الشافعي، والذي يُعدُّ من أهم طبقات المجتهدين المرجحين في المذهب الشافعي، والذي يُشار إليه بالبنان، وقد آلت إليه رئاسة المذهب، وكان لتصانيفه النافعة ما يدلُّ به إليه لهذا المذهب

٢- برز الإمام من خلال المسائل الفقهية التي شملت مختلف مناحي الحياة، والإمام ابن الرفعة كان فقهياً فاضلاً وإماماً عالمياً في شتى علوم الشريعة، فهو حامل لواء الشافعية في عصر خدم المذهب الشافعي نشرًا وتأليفًا وتدريساً.

٣- كلا القود والدية بدلاً من النفس، وليست الدية بدلاً من القود، وهو الصحيح عند ابن الرفعة ومذهب الحنفية والشافعية والمالكية.

(١) ينظر: تبیین الحقائق ١٨٦/٥ والبنایة ٦١/١١ ورد المختار ١٣٦/٦.

(٢) من البقرة: ١٧٨.

(٣) حديث حسن: سنن ابن ماجه بابُ طَلَّاقِ الْمُكْرَهِ وَالنَّائِسِي بِرَقْم ٢٠٤٣-٢٠٤٥ وصحيح ابن حبان يَكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا وَصَّعَ اللهُ بِفَضْلِهِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِرَقْم ٧٢١٩، ومعرفة السنن والآثار: طلاق المكره برقم ١٤٨١١ واللفظ له، وهو في الأربعين النووية الحديث رقم ٣٩.

- ٤- لا يجب القصاص ولا الدية على من ألقى غيره في النار، وكان يمكن أن يخرج منه قبل أن يموت، ولكنه لم يخرج وبقي إلى أن مات. وهو الصحيح عند ابن الرفعة رحمه الله، وهو الأظهر والمشهور عند وأحد الوجهين عند الحنابلة . وقول الإمامية والزيدية.
- ٥- لا قصاص على المكره على قتل نفسه، ولا دية هو مذهب ابن الرفعة وقد وافقه بذلك الحنفية . وهو القول الأظهر عند الشافعية . وقول عند الحنابلة .
- ٦- كما حرّم الإسلام القتل وأجب له القصاص فقد حرّم الإكراه عليه.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، (ت: ٧٢٨هـ)، المستدرك على مجموع الفتاوى شيخ الإسلام، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ط١
٢. ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى بالآثار، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، ط١، ج١٠.
٣. باشر تصحيحه: جمع من أفاضل العلماء، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، وصورّتها: دار المعرفة - بيروت، لبنان
٤. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، ويليّه: جواهر الأخبار والآثار لبهران الصعدي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى ١٩٤٧م صورة ١٩٨٨م
٥. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد القرطبي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ط١.
٦. بداية المحتاج في شرح المنهاج، بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شعبة (٧٩٨ - ٨٧٤ هـ)، اعتنى به: أنور بن أبي بكر الشخبي الداغستاني بمساهمة: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م ط١،
٨. البناية شرح الهداية، بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

٩. البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، (ت: ١٠٥١هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: هلال مصليحي هلال، دار الإفتاء، القاهرة، ١٩٧٩م، ط١.
١٠. البيان في مذهب الإمام الشافعي أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ) المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
١١. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن عليّ الزليعي ، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ، ط١.
١٢. التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ط١، ج٢.
١٣. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م، مصورة إحياء التراث العربي - بيروت، دت
١٤. جالة المحتاج إلى توجيه المنهاج سراج الدين ابن النحوي، وابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) تحقيق عز الدين البدراني دار الكتاب، إربد - الأردن ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، دار الفكر دت
١٦. حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، محمد أمين، الشهير بابن عابدين [ت ١٢٥٢ هـ]، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
١٧. حاشيتا قليوبي وعميرة، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١٨. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
١٩. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م، ط١، ج٦
٢٠. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة ، الأستاذ المساعد في كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الناشر مكتبة الرسالة الحديثة، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان، ط١، ج٧، ١٩٨٨م.

٢١. الحنبلي، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح أبو إسحاق، المبدع في شرح المقنع، دار المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠ هـ، ط١.
٢٢. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥ هـ) حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
٢٣. الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصني الحنفي الحسكفي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م، ط١
٢٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠ م، ط١، ج١
٢٥. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن علي بن آدم بن موسى الولوي، دار المعراج، عمان، ٢٠١١ م، ط١.
٢٦. الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ)، المحقق: محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.
٢٧. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية لزيدن الدين العاملي تحقيق مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة الشريعة: إيران، الطبعة الثانية عشرة، ١٤٣٧ هـ.
٢٨. روضة الطالبين وعمدة المفتين المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) تحقيق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م
٢٩. زاد المستنقع في اختصار المقنع، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي الصالحي شرف الدين ألو النجا الحجاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن علي العسكري، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٣ هـ، ط١
٣٠. السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٣١. شرح الزُّرقاني على مختصر خليل، ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزُّرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزُّرقاني المصري (المتوفى: ١٠٩٩ هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٣٢. الشرح الممتع على زاد المستنقع، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
٣٣. شرح مختصر خليل للخرشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي (ت ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت د ت.
٣٤. شرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير مؤلف الجامع الصغير: أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (المتوفى: ١١٨٩هـ) مؤلف النافع الكبير: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ) عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ
٣٥. الشوكاني، محمد بن عليّ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٧م، ط١، ج١.
٣٦. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي-عبد الفتاح الحلو، دار العلم للملايين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م، ط١، ج٩.
٣٧. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة، (ت: ٨٥١هـ)، دار مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م، ط١، ج٢.
٣٨. العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرفاعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ) المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٣٩. علاء الدين أبو الحسن عليّ بن سليمان المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٦م، ط٢.
٤٠. عمدة الفقه، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)
٤١. العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: ٧٨٦هـ)، دار الفكر، دت
٤٢. الفتاوى الهندية لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي دار الفكر الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ.
٤٣. الفقه الإسلامي وأدلته أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة.
٤٤. الكافي، محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، تحقيق: علي أكبر غفاري، دار مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٧٦م، ط٥.
٤٥. كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصيني، تحقيق: عليّ عبد الحميد بلطجي-محمد وهبي سليمان، دار الخير، دمشق، ١٩٩٤م، ط١.

٤٦. كفاية النبيه في شرح التتبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٧١٠هـ) المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، م ٢٠٠٩: ٤١٨/١٥.
٤٧. لعزير شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ) المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م:
٤٨. المالكي، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف أبو عبد الله المواق المالكي، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ، ١٩٨٤ م، ط١،
٤٩. المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣ هـ)
٥٠. المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٧ م، ط١، ج١٨
٥١. المحقق: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
٥٢. معجم البلدان، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت: ٦٢٦هـ) دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠ م، ط١، ج٥.
٥٣. معونة أولي النهى شرح المنتهى (منتهى الإرادات) [وفي هذه التسمية بحثٌ]، تصنيف: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى، الشهير بابن النجار (٨٩٨ - ٩٧٢ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د عبد الملك بن عبد الله دهيش [ت ١٤٣٤ هـ]، توزيع: مكتبة الأسدى، مكة المكرمة، الطبعة: الخامسة (منقحة ومزيدة)، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٥٤. مغني المحتاج، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ابن قدامة، (ت: ٦٨٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي-عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م، ط١.
٥٥. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن محمد، الخطيب الشربيني [ت ٩٧٧ هـ]، حققه وعلّق عليه: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
٥٦. المقدمات الممهديات، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م، ط١، ج٣
٥٧. موسوعة الفقه الإسلامي للتوجيهي ٢٦/٥
٥٨. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ). الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع

الوزارة.

٥٩. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين بن أبي العباس أحمد الرملي، دار الفكر للطبوعات، بيروت، ١٤١٤ هـ، ط١،

٦٠. نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ)، حققه وصنع فهرسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م

٦١. لنوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (ت ٣٨٦ هـ)، تحقيق: ج ١، ٢: الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو، ج ٣، ٤: الدكتور/ محمد حجي، ج ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٣: الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ج ٦: الدكتور/ عبد الله المرابط الترغي، الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ج ٨: الأستاذ/ محمد الأمين بوخبزة، ج ١٢: الدكتور/ أحمد الخطابي، الأستاذ/ محمد عبد العزيز الدباغ، ج ١٤، ١٥ (الفهارس): الدكتور/ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م

٦٢. وروضة الطالبين وعمدة المفتين المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ) تحقيق: زهير الشاويش المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

٦٣. ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت ١٠٧٨ هـ)، دار إحياء التراث العربي، دت.